فلسطين في الامم المتحدة : قرارات تاريخية وخلفيات

سعدات حسن

في أعقاب مأساة حزيران ١٩٦٧ ، واجهت القضية الفلسطينية على صعيد الأمم المتحدة تطورين سلبيين : الأول يتمثل في صدور قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ . وهو القرار الذي أغفل ذكر فلسطين وشعبها وقضيتها واكتفى بالتلميح عنها في الفقرة التي تنص على ايجاد حل لمشكلة اللاجئين في الشرق الأوسط ، والثاني : استبدال اسم البند الذي كانت تعالج في اطاره كافة القضايا المتعلقة بفلسطين ومشتقاتها في مجلس الأمن وهو بند « قضية فلسطين » ببند جديد ، مر بدون مناقشة وسمي « مشكلة الشرق الأوسط » . وقد تم هذا الاستبدال بدون قرار رسمي من قبل مجلس الأمن وبدون أي اعتراض من أي عضو من أعضاء مجلس الأمن ، بما في ذلك الجانب العربي وأصدقاء العرب . ازاء ذلك ارتأى بعض الأخوة الفلسطينيين العاملين في الأمم المتحدة ضرورة العمل المكثف من أجل اعادة القضية الفلسطينية الى اطارها الصحيح في الأمم المتحدة ، كقضية شعب احتل وطنه وشرد من أرضه وحرم من ممارسة حقوقه .

وفي الدورة الثالثة والعشرين (١٩٦٨) بينما كانت المجموعة العربية تتباحث في مشروعات القرارات التي تريد عرضها على اللجان الخاصة التي تعالج المشاكل الناتجة عن قضية فلسطين وخاصة اللجنتين السياسة الخاصة واللجنة الثالثة (الاجتماعية والانسانية) . وأمام تعدد المشاريع المطروحة ارتأى وفد منظمة التحرير الفلسطينية ان الاستمرار في التجزئة التي ستكون نتيجة تعدد هذه القرارات وتشعبها ، سيؤدي الى التركيز على الفروع والمشاكل الجانبية واهمال أصل المشكلة وكون قضية فلسطين قضية تحرر . فقد كانت هناك مشاريع قرارات تعالج قضية اللاجئين وقضية النازحين منهم وقضية النازحين الجدد (وهم الذين لجأوا من المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ولم يكونوا لاجئين سابقا) وقضية القدس وقضية معاملة سلطات الاحتلال للسكان في المناطق المحتلة وغير ذلك من المشاريع . أمام هذا التعدد والتشعب شعرنا آنذاك أن الوقت قد حان لاتخاذ محاولة جديدة نعود فيها للتركيز على جوهر القضية بدلا من فروعها ومشتقاتها ، فطلب وفد منظمة التحرير ادخال مشروع قرار جديد أثناء مناقشة تقرير المفوض العام لوكالة الاغاثة في اللجنة السياسية الخاصة ، ينص على احترام الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . وهناك عامل آخر حدا بنا الى الاقدام على هذا المشروع وهو استمرار محاولات الدول الغربية وانصار اسرائيل بالاصرار على بحث الموضوع من ناحيته الانسانية فقط ، وكأنه موضوع اغاثة واستيطان وحقوق فردية في أحسن الحالات . وعندما تقدم وفد المنظمة بهذا الاقتراح الجديد أبدت بعض الوفود العربية تخوفها من أن هذا القرار قد يكون مغامرة سياسية